

فقد أدت إعادة التوطين في كثير من الحالات إلى تدمير الشبكات الاجتماعية الأسرية والمجتمعية، بل أدى أيضا إلى اضطراب اقتصاد المنطقة، وأدى إعادة التوطين إلى فقدان العمال المهارة من بعض الصناعات في المناطق الملوثة. أصدرت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1986 مرسوماً - أعقبته قرارات مختلفة - يحد من استهلاك المنتجات الغذائية من المزارع المحلية ومن الحيازات الصغيرة الخاصة لأنها تحتوي على مستويات النويدات المشعة أعلى من المستويات المقبولة. فضلا عن تخصيص التعويضات على أساس كل فئة، وينص القانون المصاحب أيضاً على تنظيم بيلاروسيا إلى مناطق وقطاعات. وقد تم تطبيق القوانين على ما يقرب من 2 مليون بيلاروسي، مما دفع السكان إلى الاعتماد على أنفسهم للحصول على غذائهم اليومي، هذا بالإضافة إلى عدم المعرفة الجيدة على مستوى الأفراد العاديين بالوسائل الكافية للتحكم في الإشعاع ونوعية المواد الغذائية على المستوى المحلي، وقد أدى ذلك إلى العديد من الآثار السلبية، وهذا أدى إلى ارتفاع المستوى التعرض للإشعاع لدى السكان، من خلال الاعتماد على المبادرات الفردية إلى حد ما. الأول هو العمل على إقامة شراكة بين الفاعلين المحليين والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية.